

محضر اجتماع لجنة النفط والغاز السورية اللبنانية المشتركة دمشق 2003/10/19

بدعوة من السيد وزير النفط والثروة المعدنية في الجمهورية العربية السورية الدكتور إبراهيم حداد قام معالي وزير الطاقة والمياه في الجمهورية اللبنانية الدكتور أيوب حميد بزيارة إلى دمشق بتاريخ 2003/10/19 حيث عقد في مقر وزارة النفط والثروة المعدنية السورية اجتماعاً للجنة النفط والغاز السورية اللبنانية المشتركة بحضور سعادة أمين عام المجلس الأعلى السوري اللبناني الأستاذ نصري الخوري، كما حضر الاجتماع كل من السيدات والسادة:

عن الجانب اللبناني:

رئيس ومدير عام منشآت النفط في طرابلس والزهراني	معالي الأستاذ اسطفان الدويهي
مدير عام الاستثمار	الأستاذ حسان هاشم
رئيس ومدير عام مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان	الدكتور كمال حايك
مستشار الوزير الخاص	المهندس ماجد قسطنطين
مستشار الوزير	الأستاذ إبراهيم بداح
الملحق الصحافي في وزارة الطاقة والمياه	السيدة جهاد العشي

عن الجانب السوري:

معاون الوزير لشؤون النفط والغاز	الجيولوجي جابر غزيل
مدير عام الشركة السورية للنفط	الدكتور المهندس أحمد المعلا
مدير عام مصفاة حمص	الدكتور المهندس أحمد شيخ حمود
مدير عام الشركة السورية للغاز	المهندس علي عباس
المستشار في الوزارة	الدكتور محمد خضور
مدير مكتب تسويق النفط في رئاسة مجلس الوزراء	المهندس محمد شويش
مدير التخطيط والتعاون الدولي	السيد محمد سعيد القحف
مدير العلاقات العامة في الوزارة	السيد فايز هزيم

كما حضر الاجتماع عن الأمانة العامة المهندس سميح جمعة.

في بداية الاجتماع رحب السيد وزير النفط والثروة المعدنية في الجمهورية العربية السورية الدكتور إبراهيم حداد بمعالي وزير الطاقة والمياه في الجمهورية اللبنانية الدكتور أيوب حميد وبسعادة أمين عام المجلس الأعلى السوري اللبناني الأستاذ نصري الخوري كما رحب السيد الوزير بالوفد الضيف المرافق لمعالي الوزير وبالسادة المشاركين بالاجتماع، متمنياً للجنة نجاحها في معالجة بنود جدول الأعمال المقترح وفي تدعيم مسيرة التعاون السوري اللبناني في مجالي النفط والغاز، مشيراً إلى خطى التعاون والتكامل القائمة حالياً في مجالي النفط والطاقة بين البلدين الشقيقين سوريا ولبنان والتي تعتبر مثلاً يحتذى للتعاون العربي والتي تهدف في نتائجها إلى تطوير إمكانيات البلدين في هذا المجال الحيوي الهام الذي يعتبر التقدم به من أهم مؤشرات التطور الحضاري والإنمائي التي تتطلبها تحديات العصر.

وختم السيد الوزير كلمته متمنياً للوفد اللبناني أطيب النتائج في زيارته لسوريا وطيب الإقامة في دمشق.

وفي كلمته شكر معالي الوزير اللبناني الدكتور أيوب حميد السيد وزير النفط السوري الدكتور إبراهيم حداد على دعوته الكريمة وحسن الوفادة كما شكر لسعادة الأمين العام الأستاذ نصري الخوري متابعته وتنسيقه لاجتماعات ومهمة الوفد اللبناني في سوريا وثنم عالياً جهود سعادته والأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني في

رعاية وتوطيد أواصر التكامل القائم بين البلدين في كافة المجالات تنفيذاً لروح معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الموقعة بين البلدين الشقيقين سوريا ولبنان.

كما أكد معاليه وقوف لبنان وسوريا معاً في مواجهة التحديات المستجدة والعدوان الإسرائيلي الأمريكي على سوريا الصامدة ولبنان المقاوم مؤكداً على أن روح التصدي للعدوان تأخذ بين البلدين الشقيقين مفاعيلاً ووجوهاً حضارية وتنموية بالإضافة إلى المواجهة التي دأب البلدان الشقيقان على تبنيها.

كما تحدث سعادة أمين عام المجلس الأعلى السوري اللبناني الأستاذ نصري الخوري وشكر للسيد وزيرين ما تفضلا به في كلمتهما كما شكر لوزارتي الطاقة والمياه اللبنانية والنفط والثروة المعدنية السورية إرادة التعاون القائمة والمستمرة بينهما لتوطيد وتدعيم خطى التكامل في مجال الطاقة والنفط بين البلدين، معتبراً أن إرادة التحديث والتطوير التي أشار إلى ضرورة توخيها السيد رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد هي واحدة من أهم الأسلحة الضرورية لمواجهة الهجمة الشرسة التي يتعرض لها البلدين الشقيقين سوريا ولبنان نتيجة مواقفهما القومية الثابتة.

كما بين سعادته ضرورة تنفيذ مقررات القمة السورية اللبنانية الأخيرة ومقررات هيئة المتابعة والتنسيق لجهة وضع سياسة تكاملية استراتيجية في مجال النفط والمشتقات النفطية وصناعة التكرير نتيجة انتمائهما لجغرافية إقليمية واحدة ترتبط عضويًا بالعمق الإقليمي لهذه الفعاليات الاقتصادية الهامة ويتأثران ويؤثران بنفس متطلبات ونتائج الحاجة والاستهلاك.

وفي ختام كلمته تمنى سعادة الأمين لهذه اللجنة النجاح في اجتماعها مؤكداً استمرار الأمانة العامة في متابعة وتنسيق جهود اللجان المعنية بالتعاون بين البلدين في مجال النفط والغاز خاصة وأن هذه الجهود وإن بدأت توتي أكلها منذ فترة ليست قصيرة إلا أنها بصدد الوصول إلى نتائج إيجابية وغير مسبوقه من خلال قرب الانتهاء من جهوزية خط الغاز السوري اللبناني.

ومن ثم باشرت اللجنة عملها بإقرار جدول الأعمال المقترح من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني وذلك على النحو التالي:

أولاً: بحث سبل تنفيذ قرار المجلس الأعلى السوري اللبناني المتعلق بدراسة إمكانية إنشاء مصفاتي مشتركتين لتكرير النفط في طرابلس والجنوب

اطلع المجتمعون على تقرير اللجنة الفرعية المشتركة المكلفة بمهمة توصيف الحالة الفنية لمصفاة طرابلس ودراسة إمكانية تأهيلها أو استبدالها المؤرخ 2002/10/5 وعلى التقرير المفصل الملحق بالمحضر وخلصته ومقترحاته وبين الجانب اللبناني أن القانون اللبناني يتيح دخول القطاع الخاص لتمويل إنشاء مصافي وفق نظام DBOT ومن جهته بين الجانب السوري وجود مشاريع تحديث لمصفاتي حمص وبانياس وإنشاء مصفاة جديدة وبعد المناقشة قررت اللجنة التوصية بما يلي:

1. تشكيل لجنة فنية مختصة تكلف بمهمة وضع دفتر شروط لإعلان مناقصة للتعاقد مع بيت خبرة متخصص مهمته إعداد دراسة جدوى اقتصادية حول إمكانية إنشاء مصفاة مشتركة لتكرير النفط وفق حاجات السوق السورية واللبنانية كما ونوعاً وتأخذ بالإمكانيات المتاحة حالياً في البلدين وتلحظ إمكانية تصدير الإنتاج.
2. تجتمع اللجنة خلال الأسبوع الأول من الشهر المقبل وتتولى الأمانة العامة التنسيق بهذا الشأن.

ثانياً: بحث إمكانية قيام الجانب اللبناني بتنفيذ دراسة احتياجات السوق اللبنانية للمشتقات النفطية على غرار الدراسة المعدة من الجانب السوري لغاية العام 2020

قدّم الجانب اللبناني دراسة أولية لحاجات السوق اللبنانية من المشتقات النفطية لغاية عام 2020 (مرفق نسخة عنها) وبعد الإطلاع على هذه الدراسة تم التوصية بما يلي:

1. إعادة تسمية اللجنة الفنية السورية اللبنانية المشتركة لشؤون النفط والغاز المكلفة بوضع سياسة تكاملية للمشتقات النفطية.

2. عقد اجتماع هذه اللجنة في مطلع شهر تشرين الثاني وتتولى الأمانة العامة التنسيق بهذا الشأن.

ثالثاً: الاطلاع على مستجدات تنفيذ مشروع الغاز السوري اللبناني وبحث إمكانية تحديد موعد ثابت للمباشرة بتسليم الغاز

يبين الجانب السوري التزامه تسليم الغاز وفق الموعد المحدد في نهاية العام الجاري. (مرفق مخطط نسبة الإنجاز لدى الجانب السوري) كما أكد ضرورة التنسيق بين الجانبين لتوصيل الغاز في نقطة التسليم مع الأخذ بمتطلبات الأمن والسلامة الصناعية.

من جهته بين الجانب اللبناني أنه باشر أعمال تمديد الخط بين الحدود اللبنانية ومحطة دير عمار وفق الأسس التصميمية والهندسية المعتمدة ومن المتوقع إنهاء الأعمال اللبنانية والمباشرة باستلام الغاز في بداية الشهر السادس من العام القادم .

كما بيّن الجانب اللبناني أنه بصدد إنهاء التعاقد مع شركة استشارية لتنفيذ دراسة خط الغاز بين دير عمار والجنوب وان ثماني شركات عالمية قد قدمت عروضها ومن المتوقع التعاقد مع إحداها خلال شهر من تاريخه.

ويبين الجانب اللبناني رغبته في زيادة كميات الغاز السورية المصدرة إلى لبنان، وأكد الجانب السوري أن اتفاقية بيع الغاز وتاريخ نفاذها يتيح هذه الإمكانيات، وتم الاتفاق على إجراء المخاطبات الرسمية اللازمة بهذا الشأن في حينه.

كما تمت التوصية بما يلي:

1. تسمية فريق ارتباط مؤلف من شخصين من كل جانب من الفنيين والقانونيين أو الماليين مهمته متابعة تنفيذ اتفاقية بيع الغاز وبحيث تتولى الأمانة العامة المساعدة والتنسيق اللازمين لعمل الفريق.

2. ضرورة لحظ مآخذ استرجار للغاز في الدراسة النظرية التصميمية المزمع تنفيذها لخط الغاز اللبناني من الشمال إلى الجنوب للاستفادة منها في تزويد مواضع الاستهلاك بحال وجودها.

حول مشروع الغاز العربي:

تمت التوصية بإجراء التنسيق اللازم بين وزارة الطاقة والمياه اللبنانية ووزارة النفط والثروة المعدنية السورية وتوحيد المواقف تحضيراً للمؤتمر الوزاري لمنتدى الطاقة الأوروبي المتوسطي المقرر عقده في روما في أوائل شهر كانون الأول، كما نوهت اللجنة إلى ضرورة إجراء التنسيق اللازم مع وزارتي النفط المصرية والأردنية لنفس الغرض.

رابعاً: اتخاذ القرار المناسب حول تحضير آبار تربل والقاع للقياس والتحليل

راجعت اللجنة بنود بروتوكول التعاون التنفيذي في مجال الاستكشاف والتنقيب الموقع بين وزارة النفط والثروة المعدنية السورية ووزارة الطاقة والمياه اللبنانية بتاريخ 2002/11/27 وتوصيات محضر اجتماع اللجنة السورية اللبنانية للتنقيب عن النفط والغاز المنعقد بتاريخ 2003 /1/8 بخصوص تحضير آبار تربل والقاع للقياس والتحليل الكهربائي بالإضافة للمسح الزلزالي البري وبين الجانب اللبناني أنه بصدد دراسة العروض المستدرجة للكشف عن فوهتي بئري تربل والقاع وتحري إمكانية تحمل القساطل لإجراءات القياس والتحليل ومن المتوقع الحصول على النتائج خلال شهر من تاريخه، وسيعلم الجانب السوري بهذه النتائج تمهيداً لمتابعة نشاط لجنة التنقيب عن النفط والغاز وأوصت اللجنة بضرورة تسمية مندوب فني من الشركة السورية للنفط للمشاركة بالإطلاع على العروض المشار إليها آنفاً وبحيث يتم أيضاً الاستعانة بالخبرات السورية بهذا المجال. وسيقوم الجانب السوري بتسمية من يلزم من طرفه لهذا الغرض.

خامساً: بحث إمكانية توقيع اتفاق للمسح السايزمي البري بين وزارة الطاقة والمياه اللبنانية ووزارة النفط والثروة المعدنية السورية / الشركة السورية للنفط

أكد الجانب السوري مجدداً استعداداه لمتابعة التعاون في هذا المجال وتم التوافق على قيام فريق فني متخصص خلال شهر من تاريخه بتنفيذ جولة ميدانية بهدف تحديد المناطق التي يجب أن يشملها المسح ويتم التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني بهذا الشأن.

وبين الجانب اللبناني استعداداه إطلاع الجانب السوري على نتائج المسح السايزمي البحري الذي تم تنفيذه للسواحل اللبنانية.

سادساً: بحث إمكانية تشكيل لجنة فنية مشتركة مكلفة بوضع سياسة مشتركة لمكافحة التلوث النفطي على الساحلين السوري واللبناني وتحديد حاجات البلدين للكادر الفني والتقني ومشاريع التأهيل المناسبة لهذا الموضوع

تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لمكافحة التلوث النفطي على الساحلين السوري واللبناني خلال أسبوعين من تاريخه وتكلف هذه اللجنة بما يلي:

1. عقد الاجتماع الأولي وتحديد واقع إمكانيات البلدين التقنية والبشرية في مجال مكافحة التلوث النفطي على الساحلين السوري واللبناني.
2. وضع برنامج تعاون سوري لبناني مشترك لمكافحة التلوث النفطي وتحديد الأطر البشرية وإمكانيات تأهيلها وبرامج عملها بالإضافة إلى تحديد المتطلبات التقنية اللازمة للبلدين لمواجهة أخطار هذه الحوادث.
3. اقتراح الجهات المحلية والدولية المناسبة واللازمة للتعاون والتنسيق معها سواء في مجال الكشف المبكر لحوادث التلوث وسبل احتوائها ومعالجتها أو من خلال بحث إمكانية الحصول على المساعدات اللازمة لتشكيل فرق عمل مشتركة مسؤولة عن مكافحة التلوث.
4. التوصية بتقديم ورقة عمل سوريا لبنانية مشتركة في اجتماع منتدى الطاقة الأوروبي المتوسطي لطلب دعم الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمات ومكافحة التلوث على الساحلين السوري واللبناني.

سابعاً: دراسة إمكانية تأمين حاجة لبنان من الفيول وفقاً للمواصفات المعمول بها في لبنان بموجب عقود موسمية أو طويلة الأمد

1. التوصية بقيام الجانب اللبناني خلال أسبوعين من تاريخه بتزويد الجانب السوري بالمواصفات المعتمدة لديه للفيول والمشتقات النفطية المستعملة في لبنان سواء لتوليد الطاقة أو لاستهلاك السوق المحلي وبناءً عليه يقوم الجانب السوري بدراسة هذه المواصفات ودراسة إمكانية اقتراح عقود طويلة الأمد لتبادل المشتقات بين البلدين.
2. التوصية بالطلب من منشآت النفط في لبنان إجراء المباحثات اللازمة مع مكتب تسويق النفط السوري لتأمين احتياجات لبنان من فحم الكوك.

وزير النفط والثروة المعدنية
في الجمهورية العربية السورية
الدكتور إبراهيم حداد

أمين عام
المجلس الأعلى السوري اللبناني
الأستاذ نصري الخوري

وزير الطاقة والمياه
في الجمهورية اللبنانية
الدكتور أيوب حميد